حَول الوعي التاريخي

الفضل شلق

النخبة وصياغة الوعي

تشكل الأمة العربية واحدة من أكثر الأمم اندماجاً ثقافياً واثنياً واجتماعياً. وهي تملك إمكانيات بشرية ومادية كبيرة. لكنها أمة مصابة بالعجز والهزيمة وهدر الطاقات. يعود ذلك إلى الافتقار للقيادة القادرة على الإمساك بزمام الأمور وتحقيق طموحات ورغبات مجتمعها.

المعني بالقيادة هنا ليس فرداً أو أفراداً (وما أكثر الأفراد الأفذاذ في مجتمعنا) بل هي النخبة الملتزمة بقضايا الأمة التزاماً يجعلها قادرة على فهم قضاياها واستيعابها وصياغتها في «برنامج عمل» يعبر عن إجماع الأمة أو عن جملة إجماعات تتراكم في عملية تاريخية متطورة ومتغيرة حسب متطلبات كل مرحلة.

لقد أدت تطورات القرن التاسع عشر من الحملة النابليونية، إلى هيمنة الغرب الاقتصادية والثقافية والسياسية، والإصلاحات العثمانية، إلى ضرب النخب القديمة ومؤسسات المجتمع التقليدية. وبدأت بالظهور، في أواخر أيام الدولة العثمانية، نخب ثقافية واقتصادية وسياسية جديدة، ونشأت مؤسسات حديثة. لكنّ هذه النخب والمؤسسات الحديثة فوجئت قبل أن يشتد ساعدها بالحرب العالمية الأولى التي أدت إلى انهيار الدولة العثمانية وتجزئة المنطقة العربية إلى أقطار يخضع كل منها للاحتلال أو للنفوذ الغربي.

كُتبَ على النخب العربية الحديثة ومؤسساتها أن تنشأ في ظل الهيمنة الغربية، فلم تستطع أن تكتسب الشرعية من جمهور الأمة، وبالتالي بقيت عاجزةً عن تحقيق وجود

مستقل ومتماسك لها ولمجتمعها. كان وجود هذه النخب والمؤسسات محكوماً بالعزلة عن مجتمعها منذ بداية نشوئها. فبقيت ضعيفة هشة البنيان ولختارت طريق التبعية كي تحافظ على بقائها.

وبعد الحرب العالمية الثانية استطاعت الأقطار العربية خلال بضع سنوات تحقيق استقلالها السياسي لا نتيجة النضال الجماهيري، إلاّ في بعض الحالات، بل بسبب انهيار النظام العالمي القائم آنذاك وقيام توازنات دولية جديدة. بقيت النخب ذاتها تحكم البلدان العربية، لكنها لم تحقق تطوراً في عملها ولا في وعيها. فلم تستطع أن تزيل وصمة التبعية عن نفسها. لذلك كان سهلاً إزاحتها وحلول الأنظمة العسكرية مكانها.

لم تستطع النخب العربية الحديثة (الليبرالية) التي نشأت في أواخر أيام الدولة العثمانية وفي ظل الهيمنة الغربية أن تبدع وتصوغ وعياً جديداً يتناسب مع طموحات الأمة. كان ذلك بسبب تبعيتها للغرب وعزلتها عن المجتمع. لقد اختارت الطريق السهل كي تحافظ على بقائها وما كانت في يوم من الأيام جدية في عملها ولا في خياراتها الثقافية. بقي منهجها: التبعية السياسية، والطفيلية الاقتصادية المعتمدة على أعمال الوساطة والسمسرة، والتقليد الثقافي للغرب.

يؤكد لنا هذا الأمر ترابط العمل الثقافي بالنشاط الاقتصادي والخيارات السياسية. إن نخبةً ترتكز في وجودها الاقتصادي لا على تطوير القوى المنتجة ولا على العمل الجاد الدؤوب بل على أعمال الوساطة للمصالح الأجنبية والسمسرة الطفيلية، وترتكز في وجودها السياسي على الاعتماد على القوى الأجنبية لا على القوى الاجتماعية لجماهير أمتها، إنّ نخبةً من هذا النوع لا يمكن أن ينتج القطاع المثقف منها ثقافةً حقيقيةً ولا وعياً ينسجم مع حاجات المجتمع الحقيقية.

لا مجال هنا لوضع تعريف جامع مانع للوعي. وربما كان ذلك أمراً مستحيلاً، المهم هو الانطلاق من اعتبار الوعي بمثابة مجمل لتراكم تاريخي من الأفكار و «المعارف» التي تترابط فيما بينها لتكوين صورة عن الذات والعالم وموقف من كل منهما. يحتل الوعي التاريخي حيزاً هاماً في مجمل وعي الأمة الذي يشمل «معارف» أخرى دينية وعلمية وفنية وغيرها، بل يمكن اعتباره مجمل سيرورة هذه «المعارف» حيث تنصب في اطار يعيد صياغتها ويحولها إلى ما يشبه «برنامج عمل» ينبعث العمل

البشري منه انبعاثاً تلقائياً.

منذ أن بدأت النخب العربية الحديثة بالنشوء في بداية القرن التاسع عشر، اعتبرت أن مهمتها تنحصر في اقتباس التكنولوجيا الغربية وتخلت عن مهمة تكوين وعي حديث، علماً بأن اقتباس التكنولوجيا من الخارج يبقى تقليداً سطحياً ما لم يصاحبه تطوير ثقافي وروحي يؤدي إلى خلق روح علمية تزرع التكنولوجيا الحديثة في صميم المجتمع وتجعل الخلق والابداع التقنيين ممكنين.

وعندما جاءت الأنظمة العسكرية إلى الحكم في مختلف الأقطار العربية، كانت خياراتها تقنية ولم ترتكز على عمل ثقافي جاد، ولا سعت إلى تكوين وعي حديث تنطلق منه في برامجها التحديثية. رفعت شعارات «التقدم» الذي بقي مفهوماً على أنه تقدم تقني ملتصق بوعيٍ مشتت يكرر وعي النخب الليبرالية التي سبقتها.

من الصعب الاعتبار أن لدينا وعياً تاريخياً شمولياً ما دامت هناك اشكاليات كبرى في فهمنا لتاريخنا وما دمنا نتداول هذه الإشكاليات دون بحث جدي فنختلف حولها اختلافات تؤدي إلى تناقضات حادة في تصوراتنا عن ذاتنا وعن العالم. يتعلق بعض هذه الاشكاليات بفهمنا للتطور الاقتصادي، وبعضها الآخر بالتطور الاجتماعي.

الانتقائية في الرؤية التاريخية

كان الطبري، وكثيرون غيره من مؤرخي العرب والإسلام، يؤرخون للإسلام ابتداءً من ظهور الخليقة وصولاً إلى عصر النبي الكريم ثم يتحرون التاريخ اللاحق بكل لحظاته المجيدة ومآسيه وأزماته. وكانوا يتوخون الدقة بسرد مختلف الروايات. أما النخبة العربية الراهنة فإن وعيها للتاريخ مشوب بمنطق انتقائي لا يقتصر على تغليب الموقف على البحث الموضوعي بل ينتقي من التاريخ مراحل مجيدة ويهمل أخرى معتبراً إياها عصور انحطاط لا تستحق البحث. يحجم أصحاب هذا الوعي عن أخذ التاريخ «بعجره وبجره» ويرفضون اعتبار التاريخ سلسلة متصلةً إذا سقطت منها حلقةٌ فرط العقدُ كلُّه.

لقد مر التاريخ العربي بمراحل متعددة ابتداءً من عصر النبوة إلى الخلفاء الراشدين ثم الخلافة الأموية ثم الخلافة العباسية ثم عهد الأمراء الذين سيطروا في ظل

الخلافة الرمزية ثم عصور الدول السلطانية من البهويهيين إلى السلاجقة إلى الأيوبيين إلى المماليك إلى العثمانيين وصولاً إلى الدول القطرية المعاصرة. والمناطق العربية التي لم يحكمها هؤلاء مرت عليها عهود موازية في مؤسساتها وأساليب حكمها. إن البنى الثقافية والمؤسسات الاجتماعية والسياسية التي ننتمي إليها الآن هي وليدة هذا التاريخ بمجمله وهي أقرب إلى ما ورثناه عن عصور المماليك والعثمانيين مما هي إلى عصر الخلافة الأولى الذي تعتبره أمتنا مثلاً أعلى. لكن أن يقتصر وعينا على العصور المجيدة للخلافة الأولى فهذا يؤدي بنا لا إلى القصور عن الشمولية في الوعي التاريخي وحسب، بل ويجعلنا أيضاً غير قادرين على فهم ما نحن عليه الآن.

لا يختلف عن هذا الوعي الانتقائي الرأي القائل بأن الثقافة العربية وضعت في شكلها النهائي في عصر التدوين الممتد من نصف القرن الثاني إلى نصف القرن الثالث الهجري. بل إن هذا الرأي الأخير نموذج آخر مشتق من الوعي التاريخي الانتقائي.

ايديولوجيا زائفة

يؤدي الوعي التاريخي القاصر إلى ايديولوجيا زائفة. هناك العديد من الإشكاليات التي يمكن ايرادها للدلالة على ذلك، أولاها تتعلق بالتراث والثانية تتعلق بالصلة بين الدين والسياسة.

يعتبر الكثير من المثقفين العرب أن الوعي التاريخي يقتصر على إحياء التراث. يلجأ هؤلاء إلى الاهتمام بالكتب القديمة ليس من أجل فهم التاريخ واستيعابه من أجل تجاوزه، بل من أجل جعل الماضي مثلاً أعلى ينبغي الاستمرار بالعيش فيه. يعيش هؤلاء في الماضي بدل أن يكون الماضي جزءًا من تاريخ يخرج من الماضي إلى المستقبل. هناك فرقٌ كبيرٌ بين الرؤية الماضوية والرؤية التاريخية. الاولى تتوهم الثبات فتتوقف عنده والثانية ترى الأمر حركة دائمة وتجدداً مستمراً لا يتوقف؛ الأولى تستسلم لمثل عليا ماضوية، غالباً ما تكون وهمية، والثانية توظف التاريخ لخدمة الإنسان والمجتمع والأمة.

أما إشكالية العلاقة بين الشريعة والسياسة فهي كما يطرحها الكثيرون من المثقفين العرب اشكالية يخلطون فيها بين اشكاليتين لعلاقتين مختلفتين يجدر التمييز بينهما؛ أولاهما العلاقة بين الرؤية الدينية والرؤية السياسية، وثانيتهما العلاقة بين

المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية. إن الدين يفقد مبرر وجوده كدين معطى من اله خالق للكون إذا لم يعتبر نفسه رؤية كونية تنبع منها كل الرؤى الدنيوية، السياسية وغيرها. من ناحية أخرى، إن الدين بمقدار ما يساهم في تكوين الثقافة لأمة من الأمم، يصبح قاعدة ثقافية تقرر الأفكار والمواقف السياسية.

أما المؤسسة الدينية الاسلامية فانها قد تكونت، منذ العصور الاسلامية الاولى بمعزل عن الدولة وفي تضاد معها في غالب الاحيان. لم تتحول المؤسسة الدينية الاسلامية الى سلطة دينية في أي عصر من العصور؛ وعندما لم تكن مستقلة عن الخلافة أو الدولة السلطانية كانت تابعة لها.

إن موقع المؤسسة الدينية الاسلامية من السلطة السياسية كان دائماً عكس موقع الرؤية الدينية من الرؤية السياسية.

إن غياب هذا التمييز عن وعي النخبة العربية الراهنة بما فيها الأطراف القومية واليسارية والأطراف الإسلامية والأصولية، يؤدي إلى تشويش المفاهيم حول الشريعة والعلمنة والقوانين الوضعية وطبيعة الدولة في المجتمع العربي الإسلامي. والحديث هنا عن تشويش المفاهيم وليس عن مواقف محددة من هذه المسائل.

إن الذين يرفعون شعار تطبيق الشريعة يهملون حقيقة أن الشريعة شيء والفقه شيء آخر، فالأولى معطى إلهي والثاني فهم بشري، ويهملون التمييز بين الشريعة والقانون. فالقانون يضعه بشر، وعندما يطلبون تطبيق الشريعة فإنهم يريدون تحويلها إلى قانون تضعه الدول وتسيطر عليه. وبقاء الشريعة رؤية دينية تقرر ما عداها يجعلها أقوى وأكثر نفوذاً مما لو تحولت إلى مجرد قانون.

في التطور الاقتصادي

إن الإشكالية الكبرى في وعي النخبة العربية للتاريخ الاقتصادي، إذا صح هذا التعبير، هي غياب هذا الوعي غياباً شبه كامل. فهناك فريق يفسر التاريخ على أساس عوامل اقتصادية بحتة فكأنهم لا يفعلون شيئاً إلا بناء على حساب ميزان المصالح المباشرة، وكأن المصالح المباشرة هي وحدها التي تقرر سلوكهم. وفريق آخر يغيب العوامل الاقتصادية والمصالح المادية تغييباً كاملاً وكأن تأمين الغذاء والمأوى والملبس للناس يتم بالأيديولوجيا وحدها. يتأرجح الوعي بين هذين الفريقين المتناقضين حسب

الموضة الرائجة، والمشكلة في كليهما أن العوامل الاقتصادية تؤخذ معزولة عن العوامل الأخرى الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

تكونت الأمة العربية بعد الإسلام دون حدوث انقطاع مع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السابقة. كانت التجارة الدولية عاملاً هاماً في التطور بسبب الموقع الجغرافي للمنطقة العربية. وقد لعبت التجارة الدولية دوراً هاماً في شبه الجزيرة العربية في الفترة التي ظهر فيها الإسلام. منذ الفينيقيين، وربما قبلهم، كان للتجارة الدولية دور مهم في المنطقة، ولم يكن ذلك جديداً.

إنّ الاتساع الهائل للامبراطورية الإسلامية ساهم في تشجيع التبادل بين مناطق متباعدة وأدى بدوره إلى ازدهار اقتصادي كبير. تزايدت الفوائض الاقتصادية فتوسعت المدن القديمة ونشأت مدن حديثة لإسكان الموجات العربية الفاتحة في البداية ولاستيعاب الطبقات الميسورة الجديدة. كثيراً ما كانت هذه المدن محطات تجارية أو موانىء أو مراكز لأحواض زراعية.

لكنّ التوسع الاقتصادي في المجتمعات القديمة، وربما في جميع المجتمعات، ما كان ممكناً أن يتم دون التقدم الزراعي، خاصةً وأنّ النمو المديني كان بحاجة إلى زيادة في الانتاج الزراعي في المناطق المحيطة مباشرة لتزويدها بالمواد الغذائية. لقد أحدث العرب ثورة زراعية على صعيد تطوير وانتشار وسائل الري بالاضافة إلى تطوير انتاج مواد زراعية جديدة مثل القمح والبرسيم وغيرهما كثير؛ وبدون ذلك ما كان ممكناً التوسع المديني الحديث.

كان هذا المجال الاقتصادي الواسع الذي شمل الديار الإسلامية والذي ربما صحت تسميته بالسوق المفتوحة عاملاً ساهم في تكوين مجتمع مفتوح تجمعه ثقافة عليا واحدة مستوعبة ثقافات محلية تقضم من مواقعها باستمرار لتحل محلها تدريجياً. كان مجتمعاً مفتوحاً لا بالمعنى الجغرافي وحسب بل بالمعنى الاجتماعي أيضاً فلم تكن هناك طبقات مغلقة وكان ممكناً تسلق السلم الاجتماعي لأي شخص كان مهما كانت أصوله متواضعة حين تتوافر الظروف.

إن انفتاح ذلك المجتمع أعطاه قدرةً على استيعاب الشعوب الوافدة وأسلمتها، وتعريبها أحياناً؛ فعندما تفككت السلطة السياسية العربية الإسلامية وسيطرت الدول

السلطانية التي غالباً ما كانت مرتبطة بموجات بشرية غير عربية لم تناضل ضدها الشعوب العربية الإسلامية، بل تركت القيادة لها وسلمتها زمام الأمور بمقدار ما كانت تلك الدول السلطانية تقوم بمهام الجهاد والدفاع عن ديار الإسلام في وجه الأعداء الخارجيين. كان هذا الاستسلام بمثابة تقسيم عمل بين الدول السلطانية التي مارست السلطة السياسية والعمل الحربي، وبين المجتمعات المحلية ومؤسساتها التي مارست حياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية حسب الأعراف المتوارثة. وعن طريق تقسيم العمل هذا استطاعت المجتمعات المحلية العربية الإسلامية استيعاب الموجات الوافدة ودمجها في المجتمع المحلي وأخضعتها لثقافتها العربية الإسلامية.

ورغم سيطرة الغرب الأوروبي التدريجية على البحر المتوسط وتجارته إلا أن العرب المسلمين بقوا مسيطرين على تجارة المحيط الهندي وعلى خطوط التجارة البرية عبر أواسط آسيا. وعلى الصعيد العسكري استطاع المماليك رد الغزوات الصليبية. واستطاع العثمانيون دق أبواب فيينا والوصول إلى قلب أوروبا. وبقي ميزان القوى بين المسلمين والأوروبيين حتى القرن السابع عشر متأرجحاً ولم تمل كفة الميزان لغير صالح المسلمين قبل ذلك. ولم تكن هناك هوة تقنية لا يمكن ردمها قبل القرن السابع عشر.

إن فهم التطور الاقتصادي بهذا الشكل يطرح شكوكاً حول الرؤية القائلة بانعدام التراكم في المنطقة العربية التي يأخذ بها بحاثون عرب وغربيون. تعتبر هذه الرؤية أن التراكم الاقتصادي في المنطقة توقف منذ بداية الألف الثاني للتقويم المسيحي.

كما أن هذا الفهم يلقي شكوكاً أكبر حول فرضية الانحطاط التاريخي الذي بدأ منذ القرن الرابع الهجري، والبعض يعتبر أن توقف النمو بدأ قبل ذلك، بعد الفتوحات الأولى في القرن الهجري الأول لم تعد الأمة تستطيع أن تحرز توسعاً بالوتيرة نفسها، لكنها بقيت تحرز تقدماً في جميع نواحي الحياة الثقافية والاقتصادية رغم التفتت السياسي الذي أصابها. إن فرضية الانحطاط التي يأخذ بها الكثيرون من أفراد النخبة العربية لا تتناقض مع الوقائع التاريخية وحسب، وإنما يمكن أن تشكل قاعدة لنشوء شعور بالدونية عند أصحابها كما أنها يمكن أن تستخدم لتبرير الغزو الغربي باعتبار أن أهداف هذا الغزو ذات طابع حضاري تمديني بعد عصور طويلة من الانحطاط والتأخر الاقتصادي والتقني لأمتنا.

في التطور الاجتماعي

إن انعدام الوعي في مجال التطور الاقتصادي يقود إلى مفاهيم واستنتاجات خاطئة في مجال التطور الاجتماعي من جملة ذلك الإشكاليات التي نشأت لدى النخبة حول مواضيع مثل الرق في المجتمع العربي، والإقطاع والقبيلة ودور كل منها.

يعتبر الكثيرون أن المجتمع الإسلامي اعتمد خاصة في البداية على عمل العبيد في الزراعة ومجالات الانتاج الأخرى. يغفل هؤلاء أن الاعتماد على العبيد لم يكن إلا في الخدمة المنزلية والخدمة العسكرية، وأن استخدام العبيد في العمل الزراعي في منطقة البصرة في جنوب العراق لم يكن إلا ظاهرة معزولة يخطىء من يعممها على المجتمع برمته.

وفي السنوات الأخيرة صدرت بعض الكتابات الغربية المتأثرة بمناخ سياسي معاد للعرب تركز على موضوع العبيد معتبرة أنه حتى العرب الفاتحين اعتمدوا على العبيد في جيوشهم. يخلط هؤلاء بين الموالي والعبيد، علماً بأن الموالي في عصور الإسلام الأولى كانوا مسلمين غير عرب أُلحقوا بالعشائر العربية تطبيقاً للمفاهيم والمصطلحات السائدة آنذاك ولم يكونوا عبيداً بحال من الأحوال.

لا أساس لهذه الرؤية للعبيد. أما مفهوم المماليك فالمملوك ليس عبداً بالمعنى الاقتصادي وإنما هو مولى بالمعنى الاجتماعي والولاء يحمل معنيين متناقضين: التبعية والسيادة. وقد وصل المماليك إلى السيادة عندما سمحت الظروف بذلك.

أمّا مفهوم القبيلة فإنّ الكثيرين يخلطون بينه وبين البداوة، فالقبيلةُ تنظيمٌ اجتماعي والبداوة تعبير اقتصادي يرتبط بالحياة الصحراوية التي تتطلب تنقلاً مستمراً نتيجة الندرة في موارد المياه والكلأ. من ناحية أخرى يعتبر الكثيرون أنّ المجتمع العربيَّ بقي حتى القرن العشرين مجتمعاً قبلياً أو بدوياً.

منذ القرن الثالث الهجري قلَّ في الشعر العربي التفاخُرُ بالنسب، وصارت معظم التسميات تنسب الشخص للموطن، مدينة أو منطقة، أو للمهنة. كانت المدن والقرى مجالاً للدمج الاجتماعي والخروج من التقسيمات التي تفرضها الحياة البدوية التي بقيت محصورةً في الصحارى، لكنّ الناس بقوا يشكلون تيارات تسمى قيسية ويمينية حتى

القرن التاسع عشر. ليست هذه مجرد تقسيمات قبلية وإنما هي أحزاب تعبر عن نفسها بمصطلحات أعطيت مضامين جديدةً غير تلك التي حملتها من قبل.

أما مصطلح القبيلة أو العشيرة فتعبير عن تنظيم اجتماعي يستجيب للأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفرض نفسها وهو لا يعبر بالضرورة عن رابطة قرابة، لكن رابطة القرابة البيولوجية مفهوم يستخدم لجعل الرابطة الاجتماعية تبدو قوية وأكيدة بنفس مستوى رابطة النسب البيولوجية.

أما مفهوم الإقطاع فهو قد استُخدم خلال تاريخنا لوصف علاقة معينة بالأرض وبفائض الانتاج منها وبالدولة وبأفراد المجتمع الآخرين. فالإقطاعي أو المقطع شخص يعطي أرضاً يحوزها حيازة منفعة مؤقتة ولا يتملكها ملكية خاصة دائمة، لقاء خدمات عسكرية أو إدارية يقدمها للدولة. مقابل هذه الخدمات يأخذ الإقطاعي لنفسه فائض انتاج الأرض الذي يفيض عن حاجة الفلاحين وربما اضطر إلى تقديم جزء من ذلك الفائض للدولة عندما تكون الدولة قوية وقادرة على أن تفرض ذلك عليه. وفي الغالب لا يستطيع الإقطاعي توريث الأرض. يستمد الإقطاعي وضعيته من الدولة ويستولي على فائض الانتاج نتيجة علاقته بالدولة فهو أشبه بموظف لديها.

أما الفيودالية الغربية فهي ترتكز على ملكية سادة الأرض لها، وهم يرثون الأرض ويورثونها، وحيازتهم لها ملكية كاملة ودائمة. وهم يأخذون فائض انتاجها بحكم ملكيتهم لها وليس نتيجة علاقتهم بالدولة. بل إن الدولة لا تستطيع انتزاع الأرض منهم. وكان الملك في النظام الفيودالي ممثلاً لسادة الأرض أكثر مما كانوا هم تابعين له.

إن الخلط بين النظامين قد قاد إلى مفاهيم خاطئة حول تاريخ ملكية الأرض وطبيعة هذه الملكية. وإذا كنا ما نزال حتى اليوم نرى كتابات عربية تصدر مشبعة بهذا الخلط، فإننا نرى برامج إصلاح زراعي في أقطار عربية تفشل في التطبيق وفي تشجيع الانتاج لأنها أغفلت أن توزيع الأراضي ليس هو الحل الأمثل لأن مفهوم الملكية الخاصة للأرض هو مفهوم غريب عن مجتمعنا تاريخياً غير العقارات المبنية في المدن.

على ضوء ذلك تبدو غريبة بعض نظريات النخبة العربية التي تعتبر أن بنية العقل السياسي العربي تدور حول ثلاثة مفاهيم هي العقيدة والقبيلة والغنيمة. تغفل هذه

النظرية أن هناك عقائد عربية إسلامية لا عقيدة واحدة، وأن نشوء هذه العقائد جاء نتيجة ظروف مختلفة ونتيجة تطورات تاريخية فرضت نفسها ولم تكن بمثابة دوغما سيطرت على عقول البشر. وكان العرب المسلمون، حتى الفقهاء منهم، يرفضون أن تكون هناك دوغما بيد فئة أو مؤسسة تقيس أفكار الناس بمقاييسها. من ناحية أخرى، إن تعميم مفهوم القبيلة على المجتمع العربي للإيحاء بأنه مجتمع سادته الانقسامات الدائمة، لا يفيد في تفسير الحقائق التاريخية المتناقضة حول تكوين المجتمع العربي الإسلامي عبر التاريخ في عملية مستمرة كان الاستيعاب والدمج هما الغالبان فيها على الانقسامات والتناقضات التي لا ينتظر أن يخلو منها مجتمع. وإذا كانت الغنيمة هي سلب ومصادرة أموال الغير بالقوة، وهي تأتي حصيلة علاقات دائمة الاضطراب بين جماعات (قبائل) دائمة التناحر والغزو، فإن تعميم هذا المفهوم على المجتمع العربي يتنافى مع حقيقة تطوره القائم على الاستقرار النسبي وتنظيم الانتاج وعلاقات الناس في مؤسسات لا يتسع هذا البحث السريع لعرضها.

إن تبسيط الأمور شيء ضروري لتسهيل الفهم، أما التبسيط لوضع مفاهيم خاطئة فلا ينتج عنه غير تعمية التاريخ العربي بما يؤدي إلى رسم صورة سوداء لهذه الأمة وتعميق الشعور بالدونية لديها؛ وهكذا فهو تبسيط يثير ما يتعدى الاستغراب إلى الإدانة والاتهام.

كيف ننظر إلى الوعي التاريخي؟

إن تكوين وعي تاريخي أمر لا ينفصل عن الوعي النظري عموماً. ليست المسألة مجرد دراسة للتاريخ لتكوين معرفة من أجل اكتشاف العبر، فهذه مسألة تقنية تأتي كنتيجة لأمر أهم وأعم وأشمل. إن احتقارنا للنظرية وللتفلسف يجعلنا غير قادرين على حل الإشكاليات الكبرى في تاريخنا وحاضرنا كما يجعل المستقبل أمراً مشكوكاً فيه.

إن تكوين وعي شمولي يشكل الوعي التاريخي جزءًا منه هو أمر يعتمد على تماسك المجتمع بما فيه من نخب ثقافية واجتماعية واقتصادية تماسكاً يجعلها قادرة على الفعل والقبض على المصير والعكس أيضاً صحيح. فهناك علاقة جدلية بين تماسك النخبة وتكوين الوعي الشمولي. وغياب الاثنين معاً يؤدي إلى نتائج مدمرة لأمتنا تتمثل في التجزئة والهدر وضياع الطاقات وهذه الهزائم المتتالية التي تشدنا إلى الوراء.

لكن الحالة ليس ميؤوساً منها. فالأمة بجماهيرها التي تقرأ والتي لا تقرأ تدرك الحقائق الأساسية وتتمسك بوعي صحيح في عمومياته؛ وهي على استعداد دائم لتأييد ودعم القيادة التي تعبر عن هذا الوعي بشكل أو بآخر.

يرتبط وعي الأمة بالمشروع التاريخي الذي لم تتخلَّ عنه رغم المظاهر التي تشير إلى عكس ذلك ورغم التراجعات الراهنة. ما زال المشروع حياً في ضمير الأمة، لذلك يبقى وعيها متماسكاً ومحتفظاً بالحقائق الأساسية والشمولية.

يتناقض وعي النخبة العربية الراهنة مع وعي الأمة، لذلك لا يستطيع وعي النخبة حل الإشكاليات التاريخية الكبرى ويعجز عن طرح برنامج شمولي للأمة. لقد مرغت هذه النخبة أنوفها في التكنولوجيا الغربية دون الثقافة الغربية، واستَجْدَتْ على أعتاب الدول القطرية فانحصر وعيها في اطار هذه الدول مما ضيق أفقها وأفقدها ثقة شعوبها بها.

لم تتجرأ هذه النخبة على أن ترى العالم كلاً مفتوحةً أجزاؤه بعضها على بعض، تتفاعل فيه الثقافات كما يتم فيه التبادل الاقتصادي وتشابك السياسات. فوضعت حدوداً بين ثقافتنا والثقافة الإنسانية الكونية التي يقودها الغرب بما فيه من امبريالية وديمقراطية واستعباد وليبرالية، الخ... بقيت منعزلة عن الثقافة الإنسانية رغم أنها تعيشْ عيشاً استهلاكياً يستعمل كل المنتجات والسلع التي تردها من الخارج. وانسلخت عن تراثنا رغم دعوتها إلى إحيائه وهي لا تدعو إلى إحيائه إلاّ لأنها تجد نفسها منسلخةً عنه. إنّ التعاطي مع التراث دون الاستناد على قاعدةٍ من الثقافة الإنسانية الشمولية يجعل احياء التراث مجرد ترداد للماضي.

لقد آن الآوان كي تقوم النخبة العربية بوظيفتها في صياغة وعي الأمة في اطار شمولي متماسك. ولن تستطيع هذه النخبة أن تقوم بهذه المهمة إلا بعمل إرادي يخرج من الواقع المتداعي ويرتكز على جهد ثقافي دؤوب. فالاستسلام للواقع يعمينا عن الحقائق ويجرنا إلى مزيد من الهزائم.